

السنة التاسعة والعشرون وأربع مئة

فيها في المُحرَّم جاء أبو الحسن ابن القزويني الزاهد إلى جامع المنصور، فلمَّا دخل ارتجَّ بالصياح، وظنَّ الناسُ أن الجمعة قد قامت، وكان حوَالِيَه من يضرب الناس إشفاقاً عليه، فكان الناسُ يرمون عليه مناديلهم يتبرَّكون به، وجلس تحت منبر الخطيب، فقام ابن التميمي الواعظ، وقال: إن رأى الشيخُ أن يقول في القرآن قولاً يسمعه الناس منه، فيروونه عنه. فقال: نعم، بلَغُهُم عَنِّي أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مخلوق، وأن المتكلمين على ضلالة^(١).

وكان جلال الدولة قد كتب إلى ابن أخيه أبي كاليجار من واسط كتاباً يسأله الصلح، وأقام ينتظر جواب الرسل، فجاءه كتابهم في سابع ربيع الآخر يذكرون أنه أجاب إلى ما التمس منه، فسار جلال الدولة مصعداً إلى بغداد، ثم وافاه بعد ذلك كتاب بأن الرسل عادوا على غير شيء.

وسببه أنه قيل لأبي كاليجار: الأتراك معك والأطراف، فإن صالحت خرجوا عن يدك. وكان في نفسه من بغداد، فأحضر وزيره وعرفه ما في نفسه، فقال: أنا رجل غريب عن تلك البلاد، وما أثق من نفسي بمقاومة أمورها وعساكرها ومؤنها. فقال شهاب الدولة أبو الفوارس منصور: أنا أعرفُ وأقوم بما تحتاج العساكر إليه. وكان الوزير وهو الأجلُّ العادل ما يؤثر العراق، ويطلب السلامة، وكان من عقلاء الرجال.

وجاء الرسل إلى جلال الدولة وأخبروه بما جرى في نصف جمادى الأولى، فكتب إلى أبي كاليجار كتاباً: إلى السيد الملك الجليل أدامَ اللهُ توفيقه، وتأمَّلنا ما عاد به الرسل، فلم يؤدِّ ذلك^(٢) إلى بيان، ولا أفصح عن برهان، وذكر كلاماً استعطفه، وكتب إلى الأجلِّ العادل كتاباً من جنسه، وخاطبه بمولاي الأجلِّ الأوحد المنصور، أدام اللهُ علوَّه، فجاء الجواب بما يريد، ووقعت المهادنة والصلح، وكان في كتاب الأجلِّ العادل، وأنَّ الخادم متعلِّق بأهداب طاعة الحضرتين بما خوَّلَه اللهُ من جميل الرأيين

(١) الخبر في المنتظم ٢٦٣/١٥.

(٢) في (ف): به.

العالمين، وبعث الخليفة الماورديّ ومعه جماعةً من الأعيان إلى أبي كاليجار في هذا المعنى، وعاد الماوردي من عند أبي كاليجار بالسمع والطاعة للخليفة ولجلال الدولة، وقال الأجلُّ العادل لهما: ما زِلْتُ حتى ألقىه عما كان عليه.

وحصل الاتفاق على أن يكون من البصرة إلى فارس لأبي كاليجار، ومن واسط إلى بغداد وأعمالها لجلال الدولة، وكتبوا الكتاب، وشهدوا فيه القضاة والقواد والأشراف، وأخذوا عليه خطَّ الخليفة.

وفيها ظهرت الغزُّ، فاستولوا على أذربيجان ونواحيها، وقتلوا خلقاً كثيراً وسبوا. [وذكر هلال بن الصابيء في أول هذه السنة أنَّ الفَرَّاش الذي حمل رأس حاجب الحجاج رهنه عند خمَّار على جرَّة نبيذ].

وفيها خرج توقيع القائم بأن يُلْزَمَ أهلَ الذِّمَّةِ ما تقتضيه مراسيمُ الشرع من شدِّ الزنابير والغيارات^(١)، وما جرت به العادة.

وفي رمضان سأل جلالُ الدولة الخليفة أن يزيد في ألقابه، فيقال: شاهنشاه الأعظم، ملك الملوك؛ ليميزه على أبي كاليجار، فخطب له على المنابر، فثارت العامة، ورجموا الخطباء بالآجر، ورماهم الغلمان بالنُّشَّاب، واقتلوا، وصاحت العامة: هذا اسمٌ من أسماء الله لا يجوز أن يُشاركه فيه غيره، ولا يجوز للخليفة التلقبُ به، وبلغ الخليفة، فأمر بجمع الفقهاء إلى الديوان في داره، واستفتوا في الألقاب المتجددة وهي شاهنشاه الأعظم، ملك الملوك. وقال الخليفة: ليُكتَبَ فيها جميعُ المذاهب، فرخَّص البعض، ومنع البعض.

قال محمد بن عبد الملك الهمداني: منع الماوردي من جواز ذلك، وكان مختصاً بجلال الدولة، له منه منزلةٌ رفيعةٌ، فاستحضره، فحضر على وجلٍ، وتوقَّع مكروهاً، فقال له جلال الدولة: لا بأس عليك، فإنك لو حايت أحداً لحايتني؛ لما بيني وبينك، وكونك أكثر الفقهاء مالاً، وأوفاهم جاهاً، وما حملك على مخالفتي إلا الدين، وقد قرَّبك ذلك مني، وزاد محلُّك في قلبي، وارتفع موضِعُك عندي، فجزاك الله خيراً،

(١) الغيارات، جمع غيار: وهو علامة أهل الذمة، كالزنانر للمجوسي ونحوه، يُشدُّ على وسطه. المعجم الوسيط (غير).

فَطَبُ نَفْسًا، وَقَرَّ عَيْنًا. وَأَمْرُ الْقَائِمِ بِالْخُطْبَةِ بِالْأَلْقَابِ الْمَتَجَدِّدَةِ، وَأَقَامَ الْغِلْمَانُ بِالْجَوَامِعِ عِنْدَ الْمَنَابِرِ خَوْفًا مِنَ الْفِتْنَةِ، وَلَمْ يَحْضُرْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا الْقَلِيلُ.

وَفِيهَا حَكَمَ الْغَزِيُّ عَلَى الرَّيِّ وَأَصْبِهَانَ وَبَعْضَ خِرَاسَانَ، وَكَاتَبُوا الْخَلِيفَةَ بِأَنَّا قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَغْرَانَا مُحَمَّدُ بْنُ سُبُكْتِكِينَ، وَنَرِيدُ أَنْ نَكُونَ مِنْ جَمَلَةِ أَوْلِيَاءِ الْخَلِيفَةِ وَالْمَلِكِ.

وَلَمْ يَحْجَّ أَحَدٌ مِنَ الْعِرَاقِ وَلَا مِنْ خِرَاسَانَ، وَكَانَتِ الْجِمَالُ قَدْ حَصَلَتْ بِأَيْدِي الْغَزِيِّ، وَكَانَتْ مِئَةُ أَلْفِ جَمَلٍ، وَانْتَشَرَ الْأَمْرُ عَلَى مَسْعُودِ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ لِتَوْفُّرِهِ عَلَى لَدَائِهِ وَاطِّرَاحِ تَدْبِيرِ الْمَمَالِكِ، وَفَسَدِ جَنْدِهِ عَلَيْهِ بِإِقْلَالِهِ لِمِرَاعَاتِهِمْ، وَقَطْعِهِ الْمَوَادِّ عَنْهُمْ، وَتَمَكَّنَتْ هَيْبَةُ الْغَزِيِّ مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَقِيلَ: إِنَّهُمْ أَخَذُوا خِرَاسَانَ كُلَّهَا إِلَّا الرَّيَّ، وَكَانَ مَسْعُودٌ بَغْرَزَةَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُؤَيَّدِ الْمَلِكِ: كَانَ أَبُو صَالِحٍ سَيِّدُ الدَّوْلَةِ صَاحِبُ حَلْبٍ قَدْ أُنْفَذَ إِلَى مِصْرَ رَجُلًا - يُقَالُ لَهُ: الْأَيْسَرُ - بَعْدَمَا هَزَمَ الرُّومَ عَلَى أَعْزَازٍ، وَبَعَثَ مِنْ غَنَائِمِهِمْ شَيْئًا كَثِيرًا مِنَ الصِّيَاغَاتِ وَالْآلَاتِ وَالْأَوَانِي وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ، فَأَعْجَبَ ذَلِكَ الْجَرْجَرَاءِي الْوَزِيرَ، وَأَكْرَمَ رَسُولَهُ، وَخَلَعَ عَلَيْهِ، وَبَعَثَ مَعَهُ الْخَلْعَ الْجَلِيلَةَ لِشِبْلِ الدَّوْلَةِ، وَكَانَ أُنُوشْتِكِينَ الدُّزْبَرِي صَاحِبُ الشَّامِ مَقِيمًا بِدِمَشْقَ، فَلَمْ يَزَلْ رَجُلًا - يُقَالُ لَهُ: ابْنُ كَلِيدٍ - يُغْرِي بَيْنَ الدُّزْبَرِيِّ وَشِبْلِ الدَّوْلَةِ حَتَّى أَوْقَعَ بَيْنَهُمَا، وَكَانَ ابْنُ كَلِيدٍ بِحَمَصَ، فَبَعَثَ الدُّزْبَرِيُّ رَافِعَ بْنَ أَبِي اللَّيْلِ أَمِيرَ الْكَلْبِيِّينَ إِلَى قِتَالِ نَصْرِ بْنِ صَالِحٍ إِلَى حَلْبٍ، فَخَرَجَ شِبْلُ الدَّوْلَةِ نَصْرَ بْنَ صَالِحٍ لِقَاتِلِهِمْ، فَاقْتَتَلُوا، فَقُتِلَ نَصْرُ فِي الْمَعْرَكَةِ، وَذَلِكَ فِي شَعْبَانَ، وَسَارَ الدُّزْبَرِيُّ فَنَزَلَ عَلَى جَبَلِ جَوْشَنِ ظَاهِرِ حَلْبٍ، وَأَغْلَقَ أَهْلُ حَلْبٍ أَبْوَابَهَا وَقَاتَلُوهُ، فَاسْتَمَالَهُمْ، وَأَمَّنَّهُمْ، فَفَتَحُوا لَهُ الْأَبْوَابَ، فَدَخَلَهَا، وَكَانَ فِي الْقَلْعَةِ الْمَقْلَدُ ابْنُ كَامِلِ ابْنِ عَمِّ شِبْلِ الدَّوْلَةِ، فَتَرَسَّلَا، وَاسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى أَنَّ الْمَقْلَدَ يَأْخُذُ مِنَ الْقَلْعَةِ ثَمَانِينَ أَلْفَ دِينَارٍ وَثِيَابًا وَأَوَانِي ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَيُسَلِّمُهَا إِلَى الدُّزْبَرِيِّ، وَكَانَتْ خَدِيعَةً، فَأَجَابَ الدُّزْبَرِيُّ فَأَخَذَ جَمِيعَ مَا كَانَ فِي الْقَلْعَةِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالذَّخَائِرِ وَالْجَوَاهِرِ، وَمَا تَرَكَ إِلَّا مَا ثَقُلَ حَمْلُهُ، وَتَرَكَهُ^(١) وَمَضَى إِلَى حِلَّتِهِ، وَحَصَلَ جُمْهُورٌ مَا كَانَ فِي الْقَلْعَةِ^(٢)، وَأَخَذَ عِزَّ الدَّوْلَةِ ثِمَالَ بْنَ صَالِحٍ أَخَا نَصْرِ، وَكَانَ قَدْ انْهَزَمَ إِلَى الْقَلْعَةِ يَوْمَ

(١) فِي (خ): وَنَزَلَ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ف).

(٢) بَعْدَهَا فِي (خ) زِيَادَةٌ: الْمَقْلَدُ. وَهِيَ لَيْسَتْ فِي (ف).

الوقعة، وأراد أن يعصي، فلم يتفق، فأخذ خمسين ألف دينار وانصرف، وبلغ الوزير بمصر فعزَّ عليه قتلُ نصر، وما جرى في أموال القلعة من التفريط، وكلُّ ذلك مضافٌ إلى سوارى الدُّزبَرِي، فكانت ولايةُ شبِلِ الدولة نصرٍ على حلب تسعَ سنين. وفيها تُوفِّي

عبد الرحمن بن عبد الله بن علي

أبو علي، العَدْل، ويُعرف بابن أبي العجائز، ولد سنة أربعين وثلاث مئة بدمشق، وتُوفِّي بها في المُحرَّم، وكان ثقة.

وقال [ابن عساكر]^(١): حدثنا محمد بن سليمان الرَّبَّعي، عن محمد بن تمام البهْراني، عن محمد بن قدامة قال: أتينا سفيان بن عيينة فحَجَبْنَا، فجاء خادمٌ لهارون الرشيد - يقال له: حسين - في طَلْبَتِهِ، فأخرجه، فقُمْنَا إليه وقلنا: أمَّا أهلُ الدنيا فيصِلون إليك، وأمَّا نحن فلا نصِلُ. فنظر إلينا وقال: لا أفلح صاحبُ عيال، ثم أنشد: [من البسيط]

اعْمَلْ بعلمي ولا تنظُرْ إلى عملي ينفَعُك علمي ولا يضرُّكَ تقصيري
ثم قال: بِمَ تُشَبِّهون قوله عليه السلام إخباراً عن ربِّه تعالى: «ما شغلَ عبدي ذكري عن مسألتي إلا أعطيتُه أفضلَ ما أعطى السائلين»^(٢)؟ فقلنا: قُلْ يرحمك الله. فقال:
قول القائل: [من مجزوء الكامل]

وفتَى خلا من مالِهِ ومن المروءة غيرُ خالِ
أعطاك قبلَ سؤالِهِ وكفأك مكرؤة السُّؤالِ

(١) ما بين حاصرتين سقط من النسخ، والترجمة والكلام الآتي في تاريخ دمشق ٥٧-٥٥/٣٥.
(٢) الحديث أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ص ١٠٨-١٠٩، وفي التاريخ الكبير ١١٥/٢، والبيهقي في الشعب (٥٧٢) من حديث عمر بن الخطاب، وفي إسناده صفوان بن أبي الصهباء، وهو منكر الحديث. وأخرجه البيهقي (٥٧٣)، والقضاعي (٥٨٤) من حديث جابر بن عبد الله، وفي إسناده الضحاك بن حمزة، وهو ضعيف، وأبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، وهو مدلس، وقد عنعن فيه. وأخرجه الترمذي (٢٩٢٦) من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ: من شغله القرآن وذكرى... الحديث، وحسنه! وفي إسناده عطية العوفي، وهو ضعيف، وفيه محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، وهو ضعيف جداً؛ وتعقب الذهبي الترمذي في الميزان ٥١٥/٣ بقوله: حسنه الترمذي فلم يُحسِن.